1. **ملخص بحث حول النموذج الاقتصادي الجديد (2030 – 2016)**
2. **من اعداد الطلبة :**

بوعبدالله احمد
حميدي إسماعيل

مبحث الأول: مدخل إلى الوضع الاقتصادي للجزائر

المطلب الأول: مميازت الوضع الاقتصادي الحالى فى الجزائر

نعمت الجازئر بفوائض مالية كبيرة بفضل أسعار النفط المرتفعة في الفترة الماضية، لكنها أصبحت تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تارجع أسعار البترول و تقلص الموارد المالية بشكل كبير ، وهو ما تعكسه مميازت الوضع الاقتصادي الحالي، والمتمثلة في 1:

- الاعتماد الكبير للاقتصاد على المنتجات البترولية إلى جانب تركيز بنية القطاع الخاص على السوق الداخلية،(صادارتهاالنفطية97%منالموارد)

- فقطاع الفلاحة الجازئرية غير متطورة . - السياحة شبه منعدمة، أما قطاع الخدمات فلا يازل ضعيفا. - ضعف الإنتاج المحلي يوازيه اعتماد كلي على القطاع النفطي كمحرك للاقتصاد الجازئري. - على المستوى النقدي يواصل الدينار الجازئري سقوطه بعدما تحاوز تداوله لأول مرة عتبة 100

دينار للدولار الواحد. - احتياطات الدولة من العملة الصعبة فهي بدورها في تارجع مستمر، ما يهدد باستنازفها بسرعة

أكبر من المتوقع، العجز الحاصل المقدر قيمته بـ 30 مليار دولار. - ضعف التحولات الهيكلية ، فرغم الاستثماارت الكبيرة التي قامت بها الدولة في القطاعات

الصناعية إلا أنها بقيت دولة ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تحنيه من تصدير مواردها الأولية .

- لا تعتبر الموارد البترولية في حقيقة الأمر تدفقا للموارد الداخلية في المستقبل، وانما يمثل القيمة النقدية المخزون معطى من أرس المال المحول من حالة احتياطيات بترولية إلى حالة أصول مالية، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مداخيل دائمة.

- تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجازئر من عدة اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات Les institutions والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية.

البحث عن الريع لا يكون فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل يمكن أن ينجم أيضا عن

تحرير السوق وعن الخوصصة مثلما نشهده حاليا في بعض بلدان الاقتصاد الانتقالي، حيث تتجلى آثار هذا التحرير في تازيد ظاهرة الفساد وانتشارها بشكل مطرد.

المطلب الثانى: مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجازئر على جوانب و تدابير إجارئية استعجاليه قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميازنية، ومقاربة للتنوع و التحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع و الاستقارر و الاستدامة التنموية، وتتجلى ابرز معالم هذا النموذج فيما يلي1:

أ- المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة: يبرز النموذج أهداف رئيسية في افاق العام 2019:

- تطوير موارد الميازنية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير. - خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة. - حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

ب-مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030.

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود % 6.5 سنويا خلال الفترة 2030-2020، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مارت خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3 % في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030).

- وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الز ارعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادارت، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا
عن تنويع الصادارت بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع

مبحث الثانى: أساسيات حول النموذج الاقتصادي الجديد فى الجازئر

المطلب الأول: التدابير اللازمة لإنجاح هذا البرنامج

إن تحسيد مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من اجل إرساء دعائم اقتصاد يليق ببلد بحجم وقدارت الجازئر المادية والبشرية، يقتضي اتخاذ خطط وتدابير مستقبلية، مع ضرورة تجسيدها على ارض الواقع بالتركيز على النواحي الآتية1:
- القيام بإصلاحات هيكلية عميقة، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال الإبقاء على نمط التفكير القديم واعتماد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى حقبة السبعينات، فالمطلوب هو مواكبة التطو ارت الحاصلة في العالم وخلق شعب إنتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا.
- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادارت، وكذا عبر تحقيق ما مسماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف وتطوير مصادر طاقوية بديلة).
- تحفيز المقاولاتية في الجازئر. - تقييم للاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مارجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني. - إصلاح للنظام البنكي، وتطوير سريع لسوق رؤوس الأموال. - تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وادماجه. - ضرورة تجاوز التباهي بالإمكانيات والمقومات السياحية إلى بناء قطاع سياحي فعال مولد للثروة. - وضع مسالة الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزارعي كهدف استارتيجي وذلك عن طريق تطوير
الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي وخصوصيات كل منطقة، والبحث ضمن السبل العلمية الممكنة لترقية طرق الز ارعة المروية وزيادة رقعتها؛ الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمارت الفلاحية ذات الصبغة العائلية، والعمل على تشجيع المنتوج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية ونوعية التربة في كل منطقة.
- استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبعث النشاط الفلاحي. - منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين
OBJ
- العمل لضمان وصول بارمج الدعم الفلاحي للفلاحين الحقيقيين وتطوير سبل تخزين المحاصيل والمنتجات الز ارعية بما يضمن عدم تعرضها للتلف.
- حكامة النموذج الاقتصادي الجديد عبر نظام وطني جديد للاستثمار، ونظام وطني للإحصاء، مع تقييم السياسات العامة، علما أن السياسات الاقتصادية مالها الفشل إذا لم توضع بين أيدي إدارت ووكالات تنفذ بفاعلية، وبين التشريع والواقع فجوة، سببها الرئيس ضعف الحوكمة.

المطلب الثانى: آفاق تطبيق النموذج الاقتصادى الجديد 1

يسعى النموذج إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقةإ
كمايهدفإعلى إحداث ديناميكية قطاعية مرو ار بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.
و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".
و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية أرس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الانتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.
و على هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة الاستثمار الخاص و العام على وجه سواء. ابتداء من 2025 تخفيضات التجهيز المسجلة مباشرة في ميازنية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى
الشاركة بين القطاعين العام و الخاص.
وفيمايخصقابليةالدفعالخارجيةيرمي النموذج لتقليل الفارق بين واردات و الصادرات خارج
المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الاول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات
المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة
الصادارت خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).